



Distr.
GENERAL

A/39/323
25 June 1984
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البنود ٣٨ و ٦٥ و ٦٨ و ٨٠ من
القائمة الأولية *

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون
الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

نزع السلاح العام والكامل

استعراض تنفيذ اعلان تعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٤ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لـ _____
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

بوصفي ممثلاً للبلد الذي نظم المؤتمر الاقتصادي الرفيع المستوى للبلدان الأعضاء
في مجلس التعاضد الاقتصادي ، الذي عقد في موسكو في الفترة من ١٢ الى ١٤ حزيران /
يونيه ١٩٨٤ ، يشرفني أن احيل اليكم نصي البيان المتعلق بالخطوط الاساسية لمواصلة تنمية
وتكثيف التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد
الاقتصادي (انظر المرفق الأول) ، والاعلان الصادر عن البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد
الاقتصادي والمعنون " المحافظة على السلم والتعاون الاقتصادي الدولي " (انظر المرفق الثاني) .
واني لأرجو منكم أن تعمموا نصي البيان والاعلان بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في اطار البنود ٣٨ و ٦٥ و ٦٨ و ٨٠ من القائمة الأولية .

(توقيع) أ. ترويانوفسكي

المرفق الأول

بيان بشأن الخطوط الأساسية لمواصلة تنمية وتكثيف
التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني فيما بين
البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي

قام زعماء الاحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء الحكومات الذين شاركوا في المؤتمر الاقتصادي الرفيع المستوى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، بمناقشة المسائل الرئيسية المتصلة بالمرحلة الراهنة والتوقعات المقبلة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتعاون فيما بين البلدان المتأخية ، وتوصلوا الى الاتفاق اجماعا على أن مواصلة توسيع نطاق ذلك التعاون وزيادة فعاليته ، أمر لازم ، وعلى أن هذا هو وقته المناسب .

ولاحظ المشتركون في المؤتمر أن بلدان المجموعة الاشتراكية قد تمكنت في السبعينات ، في اعقاب الدورة (الاستثنائية) الثالثة والعشرين لمجلس التعاضد الاقتصادي التي عقدت على مستوى رفيع في سنة ١٩٦٩ ، نتيجة لعمل الجماهير المتجرد من الأنانية تحت قيادة الاحزاب الشيوعية والعمالية ، من تعزيز امكانياتها الاقتصادية والعلمية والتقنية بدرجة كبيرة ، والاضطلاع ببرامج اجتماعية كبرى ، وكفالة استمرار الزيادة في درجة الرخاء التي يتمتع بها الشعب ، ومواصلة تنمية العلم ، والتعليم ، والثقافة ، والرعاية الصحية ، والضمان الاجتماعي . وقد أصبح التفاعل فيما بين الاحزاب والدول المتأخية أشد عمقا وأكثر تنوعا ، وقد أدى هذا الى تحقيق نجاحات هامة في بناء الاشتراكية والشيوعية .

وان تجربة وممارسة البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي قد أظهرت بصورة مقنعة المزايا الجوهرية التي تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية ، مثل المساواة الاجتماعية والوطنية ، والتنمية الاقتصادية المنتظمة ، والوحدة العقائدية للمجتمع ، والايمان بالمستقبل ، والاهتمام المستمر بالشعب ، والتنمية الشاملة لشخصية الانسان . واستنادا الى هذا الأساس ، يجرى اثراء الاسلوب الاشتراكي للحياة ، وتطوير النظام السياسي للاشتراكية ، وتحسين الديمقراطية الاشتراكية ، التي تضمن للشعب في واقع الأمر أوسع الحقوق والحريات .

وان التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي احرزته البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ليقف في تناقض شديد مع الحالة الخطيرة السائدة في البلدان الرأسمالية . اذ يثبت مرة أخرى عجز الرأسمالية عن تخليص نفسها من الأزمات الاقتصادية المتأصلة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية الحادة .

وقد أصبحت القوة الاقتصادية المتنامية للدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي هي الأساس المادي الذي تستند إليه سياسة تلك البلدان التي تنشد السلم والانفراج والتعاون الذي يحقق فائدة متبادلة مع الدول الأخرى . وقد تحقق نمو في السلطة الدولية للاشتراكية التي هي العامل الحاسم في التقدم الاجتماعي للجنس البشري ، ونما تأثيرها على مسار التطور العالمي .

وقد تأيد بصورة كاملة أن السياسة التي صيغت بصورة جماعية والتي تتمثل في توسيع التعاون ، وتنمية التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، الذي أصبح عنصرا رئيسيا في التقدم الشامل لكل بلد من البلدان المتأخرة وفي التقريب بين مستويات التنمية الاقتصادية لديها ، هي سياسة صحيحة وجاءت في حينها .

وان مبادئ الدولية الاشتراكية ، واحترام سيادة الدول واستقلالها ومصالحها الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، والمساواة الكاملة في الحقوق ، وتوخي الفائدة المشتركة ، والتعاضد الودي ، التي ترد في ميثاق مجلس التعاضد الاقتصادي وفي البرنامج الشامل لمواصلة توسيع وتحسين التعاون وتنمية التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، قد تم تأكيدها من جديد ، ويجرى تنفيذها ، وسوف يستمر وضعها بصورة دائمة موضع الممارسة في العلاقات المتبادلة بين تلك البلدان . ويسهم كل من البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، ولاسيما الاتحاد السوفياتي ، اسهاما له شأنه في توسيع نطاق التعاون الشامل فيما بين الدول الشقيقة وفي تعزيز وحدتها وتضامنها .

وقد لاحظ المشتركون في المؤتمر أن البرنامج الشامل لمواصلة توسيع وتحسين التعاون وتنمية التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، وبرامج التعاون المتعدد الأطراف والثنائي الطويل الأجل ، التي يجري ترجمة احكامها الى اجراءات عملية ، هي برامج جاءت في حينها .

وان التنمية المتوازنة للاقتصاد والتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي قد أتاحا التخفيف بصورة كبيرة في كثير من المجالات من تأثير الأزمة التي اندلعت في العالم الرأسمالي ، على اقتصاداتها ، ومكنا من مقاومة السياسة العدوانية للدوائر الاستعمارية ومحاولات الولايات المتحدة وعدد من حلفائها اتباع سياسة الضغط الاقتصادي والتمييز .

وبالإضافة الى ذلك لاحظ المشتركون في المؤتمر أنه مازال هناك الكثير مما يمكن عمله لتوسيع نطاق التعاون المتبادل ، وزيادة التخصص والتعاون في الانتاج ،

.../...

وزيادة التجارة المتبادلة بغية تحقيق الاستفادة على نحو أكثر فعالية من الامكانيات الصناعية والعلمية والتقنية للبلدان المتآخية وتعزيز رخاء شعوبها .

وقد ركز زعماء الاحزاب والحكومات المتآخية اهتمامهم على معالجة المشاكل الناشئة عن التغيرات التي طرأت في الداخل والخارج في السنوات الأخيرة .

وقد اتفقوا على الاعاز الى أجهزة التخطيط والأجهزة الاقتصادية في بلدانهم ، بأن تقوم ، لدى اعداد الخطط الاقتصادية المتعلقة بالجزء المتبقي من فترة السنوات الخمس الحالية وتنسيق البروتوكولات التجارية السنوية ، ببحث امكانية توسيع نطاق التجارة ، على أساس المنفعة المتبادلة ، مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، الى ما يتجاوز المستويات المنصوص عليها في الاتفاقات القائمة الطويلة الأجل .

وأعرب المشاركون في المؤتمر عن اقتناعهم بأن البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي يوجد في متناولها جميع ما يلزم للنهوض بالتعاون المتبادل الى مستوى جديد . وهي متحدة في ايمانها بأن أهم ما يجابه البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي من مهام في ميدان الاقتصاد والتعاون المتبادل هي حاليا كما يلي :

تعزيز التقدم نحو تحويل الاقتصاد الى الأساليب المكثفة ورفع كفاءته عن طريق تحسين هيكل الانتاج الاجتماعي ، والاستفادة الرشيدة والاقتصادية مما هو متاح من الموارد المادية ومن موارد الايدي العاملة ، وضمان الاستغلال الأمثل للأصول الثابتة والامكانيات العلمية والتقنية ؛

ضمان تحقيق المزيد من النمو في الانتاج الاجتماعي بوصفه وسيلة لتعزيز الأساس المادي والتقني للمجتمع الاشتراكي والنهوض بمستوى الرخاء الذي يتمتع به الشعب ؛

النهوض بالمنتجات من حيث المستوى التقني والوثوقية والاحتمال والجودة ، وتوسيع نطاق المنتجات وتجديده على نحو أكثر تواترا ؛

تنمية القدرة على التصدير ، في قطاع الصناعة التحويلية أولا وقبل كل شيء ؛

تحقيق المزيد من ترشيد وزع قوى الانتاج ؛

تعزيز عملية تحقيق المساواة بين مستويات التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، والعمل في المقام الأول على جعل مستويات التنمية الاقتصادية لجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كوبا ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، متشعبة مع مستويات تنمية البلدان الاوروبية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي .

وقرر المؤتمر أن يتخذ خطوة أخرى في مجال زيادة التنسيق من جانب البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية في الميادين المتصلة بالتعاون المتبادل ، ومن جانب البلدان المهتمة بالأمر في سائر مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الى الحد الذى تراه ضروريا . وترى البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى أن هذا التنسيق يعنى السعي ، جماعيا ، الى تحديد الطرق المؤدية الى حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية ذات المنفعة المتبادلة والتي لها أهمية بالنسبة لتعكين كل بلد من البلدان المتأخية من تحديد السار الطويل الأجل للتنمية والتعاون الاقتصاديين فيه ، وكذلك بالنسبة للقيام على نحو مشترك بتحديد سبل لتهيئة طرق التعاون المباشر في مجالات العلم والتكنولوجيا ونتاج المواد والمنشآت الرأسمالية .

وسوف تساعد جميع هذه الأنشطة في تعبئة قدرات البلدان وفي تعزيز تعاونها المتبادل من أجل تنمية الاقتصاد على نحو دينامي متسق لكل بلد ولكامل مجموعة البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى ، وذلك من خلال التكثيف الشامل للنتاج والاستفادة من الانجازات العالمية التي حققها التقدم العلمي والتكنولوجي ؛ كما ستساعد هذه الأنشطة في تأمين انتاج الوقود ، والطاقة ، والمواد الخام ، والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ، والأجهزة والمعدات الحديثة ؛ وفي تشجيع المشاركة النشطة للبلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى في تقسيم العمل الاشتراكي الدولي والعالمي ؛ وفي تعجيل عملية تحقيق التكافؤ بين مستويات تنميتها الاقتصادية . وقد اعتبر أنه من المستصوب تعزيز الجهود الجماعية للأحزاب الشيوعية والأحزاب العمالية وحكومات البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى في مجال تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الاشتراكي وفي مجال تبادل الخبرة المكتسبة في البناء الاقتصادي . واعتبر أنه من الملائم عقد اجتماعات منتظمة على أعلى مستويات الحزب والحكومة لتنسيق خطوط العمل الأساسية في الاستراتيجية الانمائية الاقتصادية الطويلة الأجل للبلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى ، وتوسيع نطاق تقسيم العمل الاشتراكي الدولي .

والمشتركون في المؤتمر يتحركون من منطلق أن تنسيق الخطط الاقتصادية الوطنية سيعزز على تنفيذ مهام لها أولوية وسيكون الأداة الرئيسية لتحقيق تناغم السياسة الاقتصادية في الميادين المتصلة بالتعاون المتبادل وفي الميادين الأخرى أيضا من جانب البلدان المهتمة بالأمر ، ولا قامه روابط اقتصادية وعلمية وتقنية سليمة فيما بين البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقصادى ، وسيكون أيضا أساسا لوضع خططها الوطنية في القطاعات التي تتضمن التعاون المتبادل .

وفي مجال تنسيق الخطط الاقتصادية الوطنية ، يجب أولاً على أجهزة التخطيط والتجارة الخارجية ، بالاشتراك مع أجهزة الادارة الفرعية ، وعند الضرورة مع المنظمات الاقتصادية ، أن تتفق على المجالات الأساسية لتخصص البلدان في ميدان تقسيم العمل الاشتراكي الدولي ، وعلى التدابير المتعلقة بزيادة الكميات المتبادلة من أهم السلع ، وعلى النسب الأساسية وهيكل التبادل التجاري ، على المجالات التي ينبغي أن يتحقق فيها التعاون في ميدان الانتاج .

وستتخذ تدابير لكفالة اتمام تنسيق الخطط قبل حلول فترة التخطيط الجديدة وتدعيم النتائج من خلال ابرام اتفاقات مناسبة وبيان هذه النتائج في الخطط الوطنية .

صرى المشتركون في المؤتمر أن تنمية التعاون الصناعي على نطاق واسع واقامة روابط مباشرة بين الاتحادات والمؤسسات والمنظمات المتناظرة هما طريق هام لتحسين آلية التعاون الاقتصادية وزيادة كفاءتها . ولتحقيق هذه الغاية ، ستتخذ البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي الخطوات الكفيلة بمنحها السلطة الضرورية وتوفير الظروف الملائمة لقيام التعاون . وستهيأ أيضاً الظروف المواتية لانشاء شركات ومؤسسات مشتركة ومنظمات اقتصادية دولية أخرى على أساس الدعم الذاتي .

وقد توصل المشتركون في المؤتمر ، اعتقاداً منهم بأن هناك حاجة ملحة الى دفع خطى التقدم العلمي والتكنولوجي ، الى اتفاق يتعلّق بوضع صياغة مشتركة ، على أساس من البرامج الوطنية ، لبرنامج مرّجّب للتقدم العلمي والتكنولوجي يغطي فترة تتراوح بين ١٥ سنة و ٢٠ سنة كأساس لوضع سياسة علمية وتكنولوجية متفق عليها ، وموحدة في بعض المجالات ، من أجل التوصل الى أسرع الحلول لأهم المشاكل في ميدان العلم والتكنولوجيا من خلال الجهود المشتركة وتطبيق النتائج على عملية الانتاج في البلدان المعنية في ظل ترتيبات تحقق النفع المتبادل .

وقد اعتبر أنه من الضروري تعزيز التعاون في ميدان التقييس والتوحيد وتوسيع نطاق تبادل المعلومات المتعلقة بالانجازات العلمية والتكنولوجية .

واتفق على أن التعاون في ميدان الهندسة الميكانيكية سيكون ذا طبيعة مرّجّبة وسوف يستهدف ، أساساً ، تزويد القطاعات الرئيسية للصناعة بالأجهزة والمعدات ذات النوعية العالية على المستويات التقنية العالمية . وقد اتخذت في البلدان المختلفة التدابير اللازمة لانتاج المنتجات تامة الصنع والأجزاء والوحدات ، بالإضافة الى المنتجات المتعلقة بالهندسة الميكانيكية العامة ولتوفير جميع قطع غيار المعدات الموردة على أساس متبادل . وفي هذا الصدد ، سيولى اهتمام خاص بتطوير الالكترونيات واستخدام الحاسبات الالكترونية الدقيقة وعلم الرّؤْطة .

ويرى المشتركون في المؤتمر أن جميع البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي يمكنها الوفاء باحتياجاتها من المواد الخام والوقود والطاقة عن طريق تعبئة موارد هـا وتكثيف تعاونها المشترك . وتبعاً لذلك ستتخذ البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي سلسلة من التدابير التي تستهدف ، أساساً ، استخدام الوقود والمواد الخام على نحو اقتصادي ومرشد ، وتخفيض استهلاك الطاقة والمواد في الصناعة بادخال العمليات التكنولوجية المتقدمة والأجهزة والمعدات الحديثة ، وإعادة تنظيم عملية الإنتاج واستهلاك المواد الخام والطاقة . وتتخذ هذه البلدان أيضاً الخطوات المناسبة لتشجيع التعاون في مجال إنتاج وتبادل الوقود والطاقة والمواد الخام .

صفية تهيئة الأحوال الاقتصادية الملائمة لأن يبدأ الاتحاد السوفياتي تقديم أنواع مختلفة من المواد الخام والطاقة مستمر في ذلك ، بهدف الوفاء بمتطلبات الاسـتيراد بالكميات المحددة من خلال تنسيق الخطط والاتفاقات الطويلة الأجل ، ستقوم البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، في إطار السياسة الاقتصادية المتفق عليها ، بتنمية إنتاجها وهيكل صادراتها على نحو تدريجي وشكل منظم ، وتتخذ الخطوات المناظرة في مجال الاستثمارات الرأسمالية والتعمير والترشيد الصناعيين وذلك من أجل تزويد الاتحاد السوفياتي بما يحتاجه من منتجات ، ولا سيما المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وبعض أنواع مواد البناء والأجهزة والمعدات ذات النوعية العالية والتي تتفق مع المقاييس التقنية العالمية .

وستوضع حلول لهذه المشاكل ، تكون مقبولة من الطرفين ، مع مراعاة الأحوال الاقتصادية الموضوعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي غيره من البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، فضلاً عن الهيكل الصناعي والتجارة المتبادلة لهذه البلدان . وسيكفل هذا تعويضاً متبادلاً للنفع بالنسبة للاتفاق كما سيجعل من الممكن زيادة توسيع نطاق التخصص المستقر والطويل الأجل في إطار المجتمع الاشتراكي .

وقد اعتبر أنه من المستصوب إعادة تشكيل هيكل إنتاج الطاقة وتوسيع نطاق التعاون فيما يتعلق بتنمية الطاقة النووية ، التي لها أولوية وزيادة استعمال جميع المصادر الأخرى للطاقة بما فيها مصادر الطاقة الجديدة غير التقليدية . وستضع البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، على نحو مشترك ، برامج لبناء محطات للطاقة النووية ومحطات لتوليد الحرارة حتى عام ٢٠٠٠ .

وستوجه بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي جهودها وتعاونها المتبادل نحو تحسين هيكل إنتاج المعادن ، وتعزيز نوعية هذا الإنتاج وتوسيع نطاق المنتجات ، وتقليل المحتوى المعدني ، وزيادة إنتاج الصلب ذي النوعية العالية وسائر المواد العالية الجودة التي تلزم للصناعة التحويلية .

وقد تم التوصل الى اتفاق لزيادة انتاج ومعدلات تسليم المنتجات الكيميائية زيادة كبيرة في السنوات القليلة القادمة من خلال التعاون المتبادل والتخصص والتنسيق ولكفالة زيادة استخدام المواد الخام في الصناعة الكيميائية .

ويرى المشتركون في المؤتمر أن التنمية الشاملة للقطاع الزراعي - الصناعي والتعاون في هذا القطاع ، واجب ذو أهمية بالغة . وسوف تسعى البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي الى زيادة الانتاج الغذائي عن طريق ادخال التكنولوجيا المتقدمة وتنمية وتحسين الأساس المادي والتقني للزراعة وللصناعة الغذائية ، والى زيادة تبادل المنتجات الغذائية لتوسيع نطاق الامدادات وتحسين هيكل الاستهلاك من جانب السكان .

وستتخذ هذه البلدان تدابير مناسبة ، تتضمن اشتراك البلدان المعنية في الاستثمارات الرأسمالية وتوفير الحوافز ، على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، للبلدان المصدرة .

ومن أجل تحسين تزويد الجماهير ببضائع استهلاكية رفيعة المستوى ، ستبذل البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي جهوداً مشتركة لتعزيز قاعدة المواد الخام لصناعتها ، وستقوم باعادة تجهيز الأفرع ذات الصلة وتحديثها ، مما يزيد انتاج هذه البضائع زيادة كبيرة من أجل تبادلها ، وتوسيع نطاق التعاون في انتاج السلع المعمرة وزيادة تبادل البضائع الاستهلاكية رفيعة المستوى .

وستنفذ البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تدابير منسقة لتعزيز التنمية الشاملة للمواصلات للنقل بينها ، مع اتخاذ تدابير تقضي بالتحديد بتوثيق تكامل خطط تنمية النقل وتنسيق الاستثمارات الانتاجية التي تعود بالنفع المتبادل في مجال تنمية الهياكل الأساسية للنقل لديها ، وتوسيع طاقة الحركة في محطات السكك الحديدية الواقعة عند الحدود ، وتحسين تخطيط وشروط نقل شحنات التجارة الخارجية التي ترسل عن طريق جميع وسائل النقل ، مع ايلاء اهتمام خاص لضرورة تحسين ظروف الشحن البحري الى جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كوسا .

وستستمر زيادة تبادل البضائع بالمثل على أساس توسيع وتكثيف التعاون والتكامل الاقتصادي .

وترى البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي أن من واجبهما الأممي أن تواصل ، على الأسس العادلة التي تم ارساؤها بالفعل ، مساعدة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كوسا ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، في التعجيل بالتنمية وزيادة كفاءة اقتصاداتها من أجل الاضطلاع بمهام التصنيع الاشتراكي التي تواجهها ولتعزيز مشاركتها العريضة في التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل .

وترى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى أن من الضرورى في ظل الظروف الحالية زيادة فعالية جهاز التعاون داخل مجلس التعاضد الاقتصادى وزيادة استجابته لمهام تحسين التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل وزيادة فعاليته ؛ والقيام فورا بحل المشاكل العاجلة وتشجيع اهتمام البلدان الأعضاء بإيلاء الأولوية لتنمية التعاون المتبادل . وما زالت مهمة الربط العضوى بين التعاون في التخطيط والاستغلال النشط لعلاقات السلع التجارية تمثل مهمة عاجلة .

وستتم زيادة تحسين نظام التسعير الحالي في التجارة المتبادلة وصكوك التعاون النقدية والمالية ، وتعزيز العملة المشتركة ، وهي الرول القابل للتحويل .

وسيمت أيضا تيسير تنمية وتحسين جهاز التعاون عن طريق اقتراحات وضعت في مجلس التعاضد الاقتصادى لتحقيق تنسيق أوثق للجهاز الاقتصادى لدى البلدان الأعضاء في المجالات ذات الأهمية القصوى لتنمية العلاقات الاقتصادية المتبادلة .

صرى زعماء الأحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء الحكومات في البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى أنه من الضرورى مواصلة التطوير المشاوق للتعاون الاقتصادى مع البلدان الاشتراكية الأخرى التي ليست أعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، نظرا للدور الهام الذى يقوم به هذا التعاون في التنمية الاقتصادية لكل بلد وفي تعزيز وضع الاشتراكية في العالم . وستواصل البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى انتهاج سياستها البعثية التي ترمي الى تطوير الروابط التجارية والاقتصادية ، والعلمية والتقنية ، مع سائر البلدان على أساس النفع المتبادل ، والمساواة ، وهدم تدخل أحدها في الشؤون الداخلية للآخر ، واحترام الالتزامات الدولية .

وستواصل توسيع تعاونها مع البلدان النامية ، حيث أن من شأن هذا أن يساعد على تعزيز اقتصادات هذه البلدان وتقوية استقلالها الاقتصادى ، فضلا عن تطوير الروابط الاقتصادية معها بما يعود بالنفع المتبادل .

وهي ستعدّ لتطوير الروابط التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو مع سائر دول العالم بما يعود بالنفع المتبادل .

وهي مقتنعة بأن تطوير هذه الروابط سيساعد على تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب وتخفيف حدة التوتر الدولي .

صرى المشتركون في المؤتمر أن من الضرورى توسيع نطاق الدور الذى يقوم به مجلس التعاضد الاقتصادى في تنظيم التعاون فيما بين البلدان الأعضاء وتحسين عمل هيئاته وعمل المنظمات الاقتصادية الدولية التي تنشئها هذه البلدان .

معرب المشتركين في المؤتمر عن اقتناعهم الراسخ بأن من شأن التنفيذ المتساوق للمقررات التي اعتمدت أن يوفر زخماً جديداً وهاماً لزيادة التنمية التدريجية لاقتصاداتها وللتعاون المتبادل ، ولرفع مكانة الاشتراكية وخطوتها في العالم ، وللتعزيز الأوثق والأشمل لوحدة البلدان الأعضاء في مجلس التعااضد الاقتصادي ، التي يضمها مجتمع تسوده مصالح الطبقة الأساسية وترتبط بين أواصره الايديولوجية الماركسية - اللينينية .

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

(توقيع) ك. ف. تشيرنينكو
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
بالاتحاد السوفياتي ، رئيس هيئة رئاسة
مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

عن جمهورية بلغاريا الشعبية :

(توقيع) تودور جيفكوف
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
البلغاري ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية
بلغاريا الشعبية

عن الجمهورية البولندية الشعبية :

(توقيع) فهديتش باروزيلسكي
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال
المتحدين البولندي ، رئيس مجلس وزراء
الجمهورية البولندية الشعبية

عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية :

(توقيع) غوستاف هوساك
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
في تشيكوسلوفاكيا ، رئيس جمهورية
تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

عن الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

(توقيع) اريش هونيمكر
الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة
الاشتراكية الألماني ، رئيس مجلس الدولة في
الجمهورية الديمقراطية الألمانية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية :

(توقيع) نيكولاى تشاوسيسكو
الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ،
رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن جمهورية فيت نام الاشتراكية :

(توقيع) لـي دوان
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
في فيت نام

عن جمهورية كوسا :

(توقيع) كارلوس رفاثيل رود ريغيز
عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب
الشيوعي في كوسا ، نائب رئيس مجلس الدولة
ومجلس الوزراء في جمهورية كوسا

عن جمهورية منغوليا الشعبية :

(توقيع) يوماغين تسيدينبال
الأمين العام للحزب الثوري الشعبي
المنغولي ، رئيس هيئة رئاسة الخورال
الشعبي الكبير في الجمهورية
الشعبية المنغولية

عن الجمهورية الشعبية الهنغارية :

(توقيع) يانوش كادار
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال
الاشتراكيين الهنغارى

موسكو ، ١٤ حزيران /يونيه ١٩٨٤

المرفق الثاني

الاعلان الصادر عن البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى والمعنون " المحافظة على السلم والتعاون الاقتصادى الدولى "

ان الممثلين الرفيعي المستوى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية كوبا ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، المجتمعين في موسكو في المؤتمر الاقتصادى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، يرون من واجبهم ان يوجهوا انتباه شعوب العالم والحكومات الى الحاجة الى اعتماد تدابير عاجلة تكفل تطور العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية تطورا طبيعيا من أجل اقامة سلم عالمي دائم ومن أجل تقدم البشرية .

وقد تضمن البيان السياسي للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، الذى اعتمد في براغ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، والبيان المشترك الصادر عن زعماء أحزاب وحكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، المجتمعين في موسكو في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، برنامجا بناءً وواقعيا لحل أشد مشاكل العالم الحاحا . ووفقا لهاتين الوثيقتين ، فان الممثلين الرفيعي المستوى المجتمعين في المؤتمر الاقتصادى للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى يؤكدون من جديد عزمهم على العمل من أجل المحافظة على السلم وتطبيع العلاقات الدولية في الميدان الاقتصادى .

وان زعماء الاحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى لينطلقون من مقدمة مؤداها ان الحالة السياسية والاقتصادية في العالم ، تؤثر ، على نحو لم يسبق له مثيل ، على مصالح جميع البلدان والشعوب ، ويعربون عن بالغ قلقهم ازاء تزايد خطر التهديد الذى يتعرض

له السلم . فقد حدث تصاعد خطير في حدة التوتر الدولي نتيجة لسياسة المواجهة التي تنتهجها قوى الامبريالية العدوانية ، وخاصة تلك التي تنتهجها الولايات المتحدة ، وبسبب محاولات تلك القوى احراز التفوق العسكى واتباع سياسة القوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، وانتهاك الاستقلال الوطني وسيادة الدول ، وتعزيز " مناطق النفوذ " واعادة تقسيمها . ويجرى اضرار مصادر قديمة للتوتر ، واثاره حالات جديدة من المنازعات والازمات في مختلف اجزاء العالم .

وان تصاعد سباق التسلح الذى تسببه هذه الدوائر هو أحد الأسباب الرئيسية لتزايد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى في العالم ؛ فهو يزيد من خطر نشوب الحرب النووية ، ويشكل تهديدا لوجود الجنس البشرى ذاته ، ويلقى عبثا دائم التزايد على عاتق شعوب العالم بابتلاعه موارد مادية ومالية ضخمة ، وابطائه لحركة التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وقد زاد من تفاقم الحالة المتوترة أصلا وزع قذائف نووية متوسطة المدى للولايات المتحدة في عدد من بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ، وهو الأمر الذى بدأ حاليا في اطلاق مرحلة جديدة وخطيرة بصفة خاصة في سباق التسلح النووى في القارة الاوروبية . وقد ارغم هذا الاتحاد السوفياتي على اتخاذ عدد من التدابير المضادة . وقد توقفت المفاوضات بشأن الأسلحة النووية في أوروبا وبشأن الأسلحة الاستراتيجية .

وتحاول الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة أيضا استغلال العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق اغراضها السياسية الخاصة بها . فهي تعتمد ، منتهكة القواعد المقبولة بصورة عامة للعلاقات بين الدول ، الى الغاء الاتفاقات القائمة ، وتنظيم أشكال الحصار التجارى والاقتصادى والتكنولوجى ، واللجوء الى مختلف أساليب ممارسة الضغط وفرض الحظر و " الجزاءات " ، حتى على التجارة في المواد الغذائية ، تجاه البلدان التي ترفض الاستجابة للاغراء والاملاء المستمرين من جانب تلك الدوائر وتحاول الولايات المتحدة فرض هذا المسلك على حلفائها فضلا عن فرضه على دول أخرى .

وتلك الاجراءات ليست موجهة الا ضد الدول الاشتراكية . وتسعى الولايات المتحدة مستترة وراء ذرائع مختلفة وداعية الى مناهضة الشيوعية ، الى حل مشاكلها الداخلية على حساب الآخرين ، واضعاف المنافسين واخراجهم من الأسواق العالمية ،

وتوطيد سيطرتها على جميع مناطق العالم ، وزعزعة مواقف البلدان بل والشركات القائمة بذاتها التي تكون لها علاقات تجارية مع البلدان الاشتراكية . وهذا سوف يلحق الضرر بالعلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها .

وان الاعتماد على القوة وتصعيد سباق التسلح واخضاع العلاقات الاقتصادية لسياسة عدوانية ، أمور تعرقل حل المشاكل العميقة الجذور التي تعاني منها التنمية الاقتصادية العالمية ، وتزيد من صعوبة التغلب على الازمة الاقتصادية السائدة في العالم الرأسمالي ، التي تتفاقم بفعل أزمات الطاقة والمواد الأولية والأغذية والنقد . اذ ان التجارة العالمية تعاني من تزايد الفوضى والقيود ، وأسواق التجارة العالمية تشكو من تفاقم عدم الاستقرار ، وموجة الحمائية تتصاعد ، والعلاقات الدولية النقدية والمالية تعاني من الاضطراب ، ويرجع ذلك في جزء منه الى الارتفاع المعصطن في أسعار الفائدة .

وهذا كله يفاقم من الصعوبات الاقتصادية ويؤدي الى مزيد من تدهور حالة الجماهير العاملة في البلدان الرأسمالية . فالأسعار تواصل الارتفاع دون ضابط والبطالة بلغت حدودا لم يسبق لها مثيل ، والناس يزداد ارتياهم فيما سيحل به الغد . وقد تحول الهجوم على الانفراج الى هجوم على حقوق الطبقة العاملة والفلاحين وعلى حالتهم الاجتماعية ، أى على اعرض قطاعات المجتمع .

وان الأغلبية الساحقة من البلدان النامية توجد في موقف صعب بصورة خاصة . فعن طريق استخدام جميع وسائل الضغط السياسي والاقتصادي ، تزيح الدول الامبريالية عبء الازمة الاقتصادية ليقع على عاتق شعوب تلك البلدان ؛ اذ تواصل تلك الدول توسيع نطاق استغلال الاستعمار الجديد لتلك الشعوب وتسعى الى ايجاد الظروف المؤدية الى تغلغل رأس المال الأجنبي في اقتصادات تلك البلدان وخاصة تغلغل الشركات عبر الوطنية . وتصادف التنمية الاقتصادية للبلدان المستقلة حديثا صعوبات شديدة ، وهي مصابة في كثير من الحالات بالشلل الكامل نتيجة لعوامل منها على سبيل المثال تدهور معدلات التبادل التجاري في الأسواق العالمية — الأمر الذي يرجع في كثير من الأحيان الى حدوث انخفاض ملحوظ في الأسعار الحقيقية للمواد الأولية — وضخامة الديون الخارجية ، وقسوة شروط تقديم الائتمان ، والانخفاض في الموارد المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة النمو الى البلدان النامية . ونتيجة لذلك ، يوجد تفاوت متزايد بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتقدمة النمو من حيث مستويات التنمية الاقتصادية ، وينتشر الفقر والجوع بين مئات الملايين من البشر .

وفي هذه الظروف ، هناك أيضا امكانيات أقل لحل المشاكل الخطيرة التي يعاني منها الجنس البشري مثل الحفاظ على الامدادات الغذائية اللازمة للجيش الصاعد في العالم ، والاستخدام الرشيد للطاقة والمواد الأولية ، واستخدام مصادر جديدة للطاقة ، واستكشاف الفضاء الخارجي والبحار والمحيطات ، والمحافظة على البيئة .

وان السياسة الخطرة المتمثلة في اثاره التوتر الدولي ، هي سياسة تعارضها البلدان الاشتراكية ، والحركة الشيوعية والعمالية ، والقوى الثورية والديمقراطية الأخرى ، والحركة المتزايدة القوة المناهضة للحرب ؛ وقد اعلنت عزمها على وضع نهاية لتلك السياسة العدوانية ، وعلى تفادي خطر نشوب حرب نووية ، وحماية استقلال وحرية شعوب العالم ، والتعاون في ظل ظروف يسودها السلم وعلى أساس المساواة . كما ان المحاولات الرامية الى عرقلة التعاون من أجل النفع المتبادل واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، تلقى هـى الأخرى معارضة متزايدة من الرأى العام التقدمي في جميع انحاء العالم ، ومن حركة بلدان عدم الانحياز والدول الأخرى ، والقادة السياسيين الواقعيين وممثلي قطاع الأعمال التجارية في الدول الرأسمالية ، بما فيها الولايات المتحدة ذاتها . ويتضح هذا الاتجاه من أن كثيرا من البلدان الرأسمالية تواصل على الرغم من الضغط الواقع عليها تنمية علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاشتراكية .

وان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تدين اداة قاطعة وترفض السياسة الرامية الى تقويض الأسس السلمية للعلاقات بين الدول ، وتعارض جميع اشكال الاستغلال وأية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو استخدام العلاقات الاقتصادية وسيلة لممارسة الضغط السياسي ، اذ انها تعتبر هذا انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي المقبولة بصورة عامة ، ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وللوثيقة الختامية لمؤتمر السلم والتعاون في أوروبا .

وان اتباع هذه السياسة تجاه بلدان المجموعة الاشتراكية ، هو كما يبين التاريخ أمر غير مثمر اطلاقا . وان هذه البلدان ، باعتمادها على امكانياتها الاقتصادية والعلمية والتقنية المتنامية وعلى مزايا الادارة المخططة الاشتراكية ، وتعزيزها للوحدة وتبادل الامتيازات فيما بينها ، لقادرة تماما على تحمّل أى ضغط والصمود في مواجهة أية تدابير تمييزية وأية محاولات ترمي الى التدخل في تنميتها وفي مشاركتها في التعاون الاقتصادي الدولي .

ان الاشتراكية قادرة على ايجاد حلول لأصعب المشاكل الوطنية والدولية .
فقد استطاعت البلدان الاشتراكية نتيجة جهود شعوبها المتفانية والتعاون الوثيق
فيما بينها أن تتغلب على الصعاب وأن تحقق منجزات ضخمة في ميادين الاقتصاد
والثقافة والتعليم والرعاية الصحية وفي مجال توفير المساواة والصداقة بين الدول
وايجاد الظروف المواتية لنمو الشخصية . ان هذه المنجزات لدليل على القوة الحيوية
للنظام الاشتراكي وتفوقه على الرأسمالية .

ان المثل الذي تعطيه البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، والذي
يتجلى في المنجزات التي حققتها في اقامة الاشتراكية والشيوعية ، وتعزيز علاقات الود
والتعاون فيما بينها ، له تأثير كبير على التنمية العالمية . فان الدول الاشتراكية
بطبيعتها ، بشكل متواصل ، مبادئ نوع جديد من العلاقات بين الدول في التعاون
المتبادل فيما بينها وفي علاقاتها بالبلدان الأخرى ، تسهم بشكل فعال في اعادة بناء
العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل .

لقد أكد المشاركون في المؤتمر ان زيادة تنمية وتحسين التعاون وتعزيزه
والتخصص والتنسيق فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي سيساعد
على ايجاد حل ، عن طريق الجهود المشتركة ، للمشاكل الملحة لتنميتها الاقتصادية
وسيساعد في جملة أمور ، على تلبية الطلب على الطاقة والمواد الخام والأغذية ، مما
يعجل بالتنمية وبإدخال التكنولوجيا والأساليب المتقدمة ، ويحسن من استخدام
الموارد البشرية والمادية ، ويزيد من القدرة الصناعية والعلمية والتكنولوجية . وسوف
يؤدي هذا الى تنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد ، ورفع المستوى المادي
والمعنوي لمعيشة شعوبها ، وتعزيز قوة الدول الاشتراكية ووحدتها وتضامنها .

وعلاوة على ذلك ، فان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي
هي أبعد ما تكون عن عدم الاكتراث بالشكل الذي يتطور به الوضع السياسي
والاقتصادي في العالم . فانها تهتم اهتماما بالغاً بتحسينه ، لا لأن هذا يؤثر
على تحقيق خططها الاقتصادية والتطور السلس لعلاقاتها الاقتصادية والعلمية
والتقنية مع الدول الأخرى فحسب ، بل ايضا لأن الاشتراكية ، التي اصبحت راسخة
تماما بوصفها أكثر نظام تقدمي في العالم ، تتخذ بطبيعتها ذاتها موقفا يتسم
بشعور كبير بالمسؤولية نحو مستقبل البشرية ، لأن هدفها الأسمى هو الاهتمام
بالناس وبرفاهيتهم .

ان زعماء الاحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى يرون انه ينبغي بذل الجهود لا من أجل المواجهة بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة أو إقامة حواجز أكثر فأكثر في مجال العلاقات فيما بينها ، بل من أجل التوصل الى سبل بناءة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية السلمية والمستقرة ، مع مراعاة الحقائق الواقعة القائمة في العالم ومصالح جميع البلدان . وهم مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن حل أية مشاكل عالمية - بما في ذلك النزاع التاريخي بين الاشتراكية والرأسمالية - بقوة السلاح . كما ان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى تعارض دائماً بشكل متواصل العزلة الاقتصادية وتضغط على الدوام من أجل قيام تعاون واسع النطاق وذو نفع متبادل مع الدول الأخرى ، وتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية وإزالة جميع أنواع الحواجز التي تعرقل تنميتها . ان خبرة العقد الماضي قد اثبتت بشكل لا يقبل الشك ضرورة الانفراج وفائدته الكبيرة لجميع شعوب العالم . فقد ساعد الانفراج على تحسين العلاقات الدولية وتنمية الروابط الاقتصادية ذات النفع المتبادل بين الدول . فمع تضائل خطر الحرب امكن زيادة المعونات الاقتصادية المقدمة الى البلدان الحديثة الاستقلال . وبدأت الدول النامية والبلدان الاشتراكية ولا تزال جاهدة في شن حملة لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل .

وان المشتركين في المؤتمر يشعرون انه من الضروري تعزيز ومضاعفة كل ما تحقق من ايجابيات في العلاقات الدولية في السبعينات وبناء الثقة المتبادلة وتنمية التعاون على أساس المساواة بين الدول بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجب على جميع الدول ان تبذل جهوداً بناءة على المستويين السياسي والاقتصادى على حد سواء .

وليس هناك اليوم عمل أهم من صيانة السلم في الارض وتجنب حدوث كارثة نووية . فان من المهم للغاية انهاء سباق التسلح ، والتحرك نحو تخفيض الأسلحة ، والاحتفاظ بالتوازن العسكرى والاستراتيجي على مستويات متزايدة الانخفاض . هذا هو أيضاً أهم شرط لتحسين الوضع الاقتصادى العالمى .

ان المشتركين في المؤتمر على اقتناع بأنه اذا طبق مبدأ المساواة والأمن المتساوى بدقة أمكن وقف سباق التسلح النووى ، وأصبح بوسع الدول ان تبدأ في اتخاذ تدابير حقيقية لنزع السلاح النووى . وتحقيق ذلك يتطلب ارادة سياسية

وأجراء حوار صادق وبناء على أساس من المساواة يأخذ بعين الاعتبار المصالح
الأمنية لجميع البلدان . وعلى هذا الأساس سيصبح من الممكن أن تصبح أوروبا
خالية تماماً من الأسلحة النووية التكتيكية والمتوسطة المدى .

وفي الموقف الراهن ، فإن الشرط الأساسي للسلم والأمن في أوروبا هو
وقف تكديس الأسلحة النووية الجديدة في القارة . وفي هذا الصدد ، تصر الدول
الممثلة في المؤتمر على أن يتوقف نشر القذائف النووية الأمريكية المتوسطة المدى في
أوروبا الغربية ، وتعلن أنه إذا اتخذت خطوات لسحب القذائف التي تم وضعها
بالفعل ، فإنه ستتخذ أثناء ذلك إجراءات لإلغاء التدابير المقابلة المناظرة . وهذا
سيرسي الأساس لاستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاقات مناسبة بشأن جعل أفريقيا
خالية من الأسلحة النووية التكتيكية والمتوسطة المدى .

.../...

كما ان مقترحات الدول الاشتراكية الداعية الى التوصل دون تاخير الى اتفاق بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الاسلحة النووية ، وحظر تسليح الفضاء الخارجي ، واستعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الارض ، وحظر وتدمير الاسلحة الكيميائية على نطاق عالمي ، وكخطوة اولى ، تدمير ما يوجد منها في القارة الاوروبية ، تعتبر ذات اهمية بالغة .

وتوجه الدول الممثلة في المؤتمر الانظار الى الاقتراح الهام جدا الداعي الى ابرام معاهدة بشأن النخذ المتبادل لاستعمال القوة المسلحة ، والاحتفاظ بعلاقات سلمية بين الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وهي تعتقد اعتقادا راسخا ان الدول النووية التي لم تتعهد بعد بان لا تكون البادية باستخدام الاسلحة النووية ، يجب عليها ان تتعهد بذلك .

وفيما يتعلق بمهمة بحث المشاكل الاقتصادية العالمية ، فانه من المهم جدا الان ضمان البدء ، باسرع ما يمكن ، في محادثات عملية بين بلدان معاهدة حلف وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن تخفيض النفقات العسكرية ، على اساس الاقتراح المحدد والدقيق الذي قدمته البلدان الاشتراكية المتحالفة مؤخرا بشأن هذا الموضوع في ندائها الموجه الى الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي . ويجب ان يشمل الاتفاق المتعلق بتخفيض النفقات العسكرية ، بالطبع ، جميع الدول التي تملك قدرات عسكرية كبيرة . كما يجب ان تستخدم الموارد المفرج عنها نتيجة لتخفيض النفقات العسكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تقديم المساعدة الى البلدان النامية .

وهذه المقترحات وغيرها التي قدمتها دول المجموعة الاشتراكية بشأن مسالتي الانفراج ونزع السلاح معروفة جيدا . وان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي على استعداد للمشاركة بنشاط في تنفيذها وكذلك في تنفيذ المبادرات البناءة التي اتخذتها الدول الاخرى .

وان نجاح مؤتمر استوكهولم المعني بالامن ويتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا يمكن ان يكون ذا اهمية كبرى للتقليل من خطر الحرب والمواجهة العسكرية .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية هناك حاجة ماسة لقيام تعاون متبادل النفع وعلى اساس من المساواة بين جميع البلدان . وبدون هذا لا يمكن ان يكون هناك اساس مادي سليم لتعزيز الانفراج وتوسيع نطاقه .

وتمشيا مع مبادئ التعايش السلمي يناشد زعماء الاحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي جميع الشعوب ورؤساء الدول والحكومات ان يجاهدوا بنشاط من اجل تنمية التعاون الاقتصادي الدولي .

وان المقترحات التي قدمتها بشأن هذا الموضوع البلدان الاشتراكية في مجلس التعاضد الاقتصادي والامم المتحدة وفي محافل دولية اخرى لا تزال قائمة . وان المشتركين

في المؤتمر يدعون ، في تطوير هذه المقترحات ، الى تنفيذ برنامج عمل بشأن تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، والمحافظة على الامن الاقتصادي ، واقامة الثقة في هذا المجال البالغ الاهمية للعلاقات بين الدول .

والشرط الاول هو التنفيذ الكامل لجميع التوصيات والاتفاقات المتعلقة بالعمل على تنمية التعاون الاقتصادي المفيد والمثمر على نحو متبادل ، وهي التوصيات والاتفاقيات التي تم اعدادها عن طريق الجهود الجماعية للدول وانعكست في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ؛ والوثيقة الختامية التي اعتمدها في اجتماع مدريد الدول المشتركة في ذلك المؤتمر ؛ وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ واعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ويجب ان يزول من الممارسة الدولية العدوان الاقتصادي بجميع أشكاله كاستخدام او التهديد باستخدام الحظر او المقاطعة او الحصار التجاري والائتماني والتكنولوجي .

وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول يجب التقيد تقيدا امينا بمبادئ احترام الاستقلال والسيادة الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استعمال القوة او التهديد باستعمالها ، والمساواة الكاملة واحترام المصالح الوطنية وحق كل شعب في تقرير مصيره ، والفائدة المتبادلة ، وعدم التمييز ، ومعاملة الدول الاكثر رعاية .

والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تؤيد باستمرار اتخاذ قرارات فعالة وسبل للعمل تهدف الى استبعاد كافة صور الاستغلال من العلاقات الاقتصادية الدولية ؛ وضمان استمرار التعاون العلمي والتقني الدولي دون عائق والقضاء على التمييز والعراقيل المصطنعة والمبادلات غير المتكافئة من العلاقات التجارية وتحديد علاقات عادلة وسليمة من الناحية الاقتصادية في أسعار المواد الخام والمواد الغذائية والمصنوعات ، والقيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بممارسة قدر اكبر من الرقابة على أنشطة الاحتكارات عبر الوطنية . وتحبذ هذه البلدان تنظيم العلاقات بين العملات والعلاقات المالية ، وتعارض سياسة أسعار الفائدة المرتفعة ، وتؤيد تطبيع الشروط التي يمنح ويسدد الائتمان بمقتضاها ، حتى لا تستخدم هذه الشروط ، خاصة ما تعلق منها بمدىونية البلدان النامية ، كوسيلة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية .

ويؤكد المشاركون في المؤتمر ، من جديد ، تصميم بلدانهم على اقامة روابط تجارية واقتصادية وعلمية وتقنية مثمرة مع كافة البلدان الاشتراكية والنامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو التي هي على استعداد لاقامة هذه الروابط . ويرى المشاركون ان افضل طريقة لتوسيع هذه الروابط هي بوضع اتفاقات وبرامج طويلة الاجل وايجاد اشكال مختلفة للتعاون المتبادل الفائدة كالتعاون في بناء وتجهيز المنشآت ، والتعاون الصناعي ، والنهج المشتركة لحل المشاكل العلمية والتقنية .

وتؤيد بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي تعزيز المبادرات في مجال استغلال امكانات اقامة علاقات تجارية مع الدول الرأسمالية ومع مؤسساتها وشركاتها . ولكي يتم ذلك ، من المهم توسيع العلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية بين الدول الأوروبية بما ينسجم مع روح الوثيقة الختامية التي اعتمدت في هلسنكي والاتفاقات التي تتم التوصل اليها في اجتماع مدريد . ذلك ان التعاون المتبادل الفائدة فيما بينها يمكن ان يساعد في توسيع التجارة وضمان الامداد بالطاقة والمواد الخام ودفع خططى التقدم التكنولوجي ، وتطوير النقل الدولي ، وحماية البيئة وزيادة فرص العمالة في البلدان التي تتميز بمستوى عال للبطالة .

وتؤيد البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي اقامة علاقات متبادلة النفع بين المجلس والمنظمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة النمو والدول النامية . وتبعاً لذلك ، تؤكد هذه البلدان استعدادها لعقد اتفاق مناسب بين مجلس التعاضد الاقتصادي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي بغية العمل على زيادة تنمية الروابط التجارية والاقتصادية الحالية بين البلدان الاعضاء التي تنتمي اليها هذه المنظمات .

ويرى قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء دول وحكومات بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ان هناك ضرورة ملحة لتنشيط الجهود الرامية الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل وديموقراطي واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وان المشتركين في مؤتمر مجلس التعاضد الاقتصادي ، اذ يلاحظون مع الارتياح ازدياد أهمية حركة بلدان عدم الانحياز كعامل قوى في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد - أى قوى الحرب والعدوان - والجهود المبذولة في هذا الكفاح بعد المؤتمر السادس الرفيع المستوى لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في هافانا ، يعربون عن تضامنهم مع القرارات والرسالة التي اعتمدت في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، والتي ترمي الى حل المشاكل الأساسية لعصرنا : الكفاح لتعزيز السلم العالمي ، والتعايش السلمي ، ونزع السلاح ، والاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان .

ويؤيد أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي المطالب التقدمية للدول النامية في كفاحها من اجل انهاء الاستعمار الاقتصادي ، وتحقيق السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد وعلى شؤونها الاقتصادية ؛ وتحقيق المشاركة الواسعة والمتساوية في حل المشكلات الاقتصادية الدولية ؛ ومنع تدفق رؤوس الاموال والعاملين المهرة الى الخارج ؛ وتطبيق نظام الافضليات المعمم دون قيد أو شرط نظراً لضرورة عكس مسار التردى الاقتصادي للبلدان النامية وتعزيز تقدمها .

ومن الشروط الأساسية للاستقرار الاقتصادي وتطبيع المناخ السياسي الدولي القضاء على التخلف وتضييق الفجوة في مستوى التنمية الاقتصادية وكفالة الظروف التي تتيح نمو الروابط الدولية بصورة متناسقة في مجالات الاقتصاديات والعلم والتكنولوجيا .

ويجب إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ليتسنى لجميع البلدان ان تحقق امكاناتها الاقتصادية بصورة كاملة وان تنمو في مناخ من السلم والعهد والتعاون المتبادل .

وستواصل البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تقديم ما تستطيعه من مساعدة اقتصادية وتقنية للدول التي ظفرت بحريتها واستقلالها في جهودها لبناء اقتصاد وطني .

وان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، اذ تضع في اعتبارها ان المسؤولية عن تخلف البلدان النامية الطويل الامد انما تقع على عاتق البلدان الاصلية السابقة ولا يمكن فصلها عن السياسة التي لا تزال تتبعها الدول الامبريالية وعن أنشطة الاحتكارات الدولية ، تعترف بمطالب بلدان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مطالب عادلة تماما ، وبانه يتعين على المذنبين المسؤولين عن مصاعب هذه البلدان ان يزيدوا نقل مواردهم زيادة كبيرة لتعويضها عن الاضرار الناجمة عن السلب الاستعماري واستغلال الاستعمار الجديد ، وان يخفصوا عبء ديونية الدول النامية ويبسروا حصولها على الائتمان الدولي بشروط ملائمة .

ويؤكد المشاركون في المؤتمر من جديد ، ضرورة توسيع دور الامم المتحدة وهيئاتها بوصفها محفلا هاما لتسخير جهود الدول في تعزيز السلم والامن الدوليين والمساعدة في حل المشا كل العالمية الطحة . وتحقيقا لهذه الغاية ، فان البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي مستعدة لمواصلة الاشتراك النشط في أعمالها وتحبذ هذه البلدان البدء ، في اقرب فرصة ممكنة ، في مفاوضات عالمية في نطاق الامم المتحدة بشأن أهم المشاكل الاقتصادية الدولية وفقا لمقررات المنظمة وباشتراك جميع الدول ومع مراعاة مصالحها المشروعة .

وسوف تتعاون البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي في تنفيذ المقترحات الواردة في هذا الاعلام مع جميع المهتمين بدعم السلم والامن الدوليين ، وفي تطبيع العلاقات الاقتصادية . وهي تتوقع من الدول الاخرى نفس النية الطيبة والتفهم المتبادل والرغبة في العمل المشترك كما انها على استعداد للنظر ، بهذه الروح ، في جميع المقترحات البناءة .

والمشتركون في المؤتمر على اقتناع بأنه من الضروري بالنسبة للبرلمانات والحكومات والجمهور العام وأصحاب العقول الراجحة كافة أن يتكاتفوا ويتآزروا ، الان أكثر من أى وقت مضى ، للمحافظة على السلم وتدعيمه ، وكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح خاصة نزع السلاح النووى ، ولتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية لفائدة البلدان والشعوب كافة .

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

(توقيع) ر. ف . تشيرنينكو
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
بالاتحاد السوفياتي
ورئيس المجلس الاعلى للرئاسة باتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

عن جمهورية بلغاريا :

(توقيع) تودور جيفكوف
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
البلغارى ، ورئيس مجلس الدولة بجمهورية
بلغاريا الشعبية

عن جمهورية بولندا الشعبية :

(توقيع) فوجييتش جاروزيسكى
الامين الاول للجنة المركزية لحزب العمال
المتحدين البولنديين ، ورئيس مجلس وزراء
بولندا الشعبية

عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية :

(توقيع) غوستاف هوساك
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
التشييكوسلوفاكي ، ورئيس الجمهورية الاشتراكية
التشييكوسلوفاكية

عن الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

(توقيع) إيريك هونيكر
الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة
الاشتراكي الألماني ، ورئيس مجلس الدولة
بالجمهورية الديمقراطية الألمانية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية :

(توقيع) نيكولاى تشاوسسكو
الامين العام للحزب الشيوعي الروماني ،
ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن جمهورية كوبا :

(توقيع) كارلوس رفاييل رودريغيز
عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب
الشيوعي الكوبي ، ونائب رئيس مجلس الدولة
ومجلس الوزراء بجمهورية كوبا

عن جمهورية منغوليا الشعبية :

(توقيع) يوميجابين تسيدينبال
الامين العام لحزب الثورة المنغولية الشعبية
ورئيس مجلس الخورال الشعبي الاكبر
بجمهورية منغوليا الشعبية

عن جمهورية هنغاريا الشعبية :

(توقيع) جانوس كادار
الامين الاول للجنة المركزية
لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري

موسكو، ١٤ حزيران / يونيه ١٩٨٤
